

«شركة» آل سعود تهتز

■ **عامر نجيم الياس***

كسر سعر برميل النفط مع بداية السنة الجديدة حاجز الـ50 دولاراً انخفاضاً، أي خسر خام «برنت» أكثر من نصف قيمته عن الذروة التي بلغها في حزيران الماضي حين كان سعره 112 دولاراً للبرميل. السعودية في اجتماع دول «أوبك» ضغطت باتجاه عدم تخفيض الإنتاج وإبقاء الكمية المعروضة على حالها، ما أفرز تدهوراً مستمراً في أسعار النفط العالمي. فهل تستطيع السعودية تحييد نفسها عمّا يجري؟ بمعنى آخر، وبحسب صحيفة «لوموند» الفرنسية، هل تملك السعودية القدرة على جعل العالم يرتعش كما حصل عام 1973 عندما أدخلت الكون في الأزمة الكبيرة الأولى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية؟

تلعب السعودية في «أوبك»، والتي تتألف من 11 عضواً، دور «المنتج المعزز» أو المنتج البديل القادر على تعويض أيّ نقص في العرض والإنتاج على مستوى العالم، وذلك بسبب قدرتها على ضخ 2.5 مليون برميل يومياً في السوق لمنع حصول أيّ تغيير في الأسعار السائدة. وفي أزمة عام 2008، عندما وصل سعر البرميل إلى 40 دولاراً، خفضت المملكة الإنتاج وأعدادت تصويب الموقف. أما اليوم، فما يحصل هو العكس، إذ تحاول المملكة الحفاظ على دورها الرئيس على الصعيد العالمي في مواجهة بشكل الشرق الأوسط محورها. وعليه، فإن ما يجري في سوق النفط ليس انخفاضاً في السعر تحكمه قوانين العرض والطلب والمؤشرات الاقتصادية، بل هو قرار سياسي في الدرجة الأولى، ساهم الظروف الاقتصادية العالمية في تعزيزه مع انخفاض الطلب من قبل كبار المستهلكين في آسيا، والركود الاقتصادي الذي يلوح كسمة أساسية من سمات عام 2015. وعليه، فإن حالة طارئة على المشهد الدولي. لا بل يتوقع له أن يستمر طوال عام 2015. أمرٌ يلقي بظلاله على المملكة. الشركة التي بدأت الأصوات الناقدة تعلق في صفوف مجلس إدارتها، بعد مرض الملك عبد الله وعودة التكهات حول قضية خلافته، التي لم تحسم حتى اللحظة، فيما يحاول الفريق الطبي المشرف على صحة العجز التسعينيّ بذل ما في وسعه لتأجيل هذا الاستحقاق. فما دور النفط هنا؟

مما لا شك فيه أن المملكة تعاني من انخفاض أسعار النفط شأنها شأن أيّ دولة أخرى في العالم تعتمد كلياً في اقتصادها على الذهب الأسود، وانخفاض السعر بهذه الطريقة الدراماتيكية سيؤذي بحسب ألف باء الاقتصاد إلى تراجع معدلات النمو، وزيادة عجز الموازنة، وارتفاع نسب البطالة، وانخفاض قيمة العملة المحلية. لكن المملكة - الشركة لجأت إلى زيادة الائفاق في موازنتها الجديدة بنسب كبيرة دفعت الوليد بن طلال «القاطرة الاقتصادية والمالية للعائلة الحاكمة» إلى شرّ هجوم على وزير الاقتصاد السعودي، يهدف في طياته إلى انتقاد السياسة الاقتصادية للأمرأه الناقدين في إدارة شؤون المملكة. فزيادة الإنفاق لا تتناسب مع انخفاض أسعار النفط، وبالتالي موارد الموازنة التي استندت إليها الموازنة الجديدة في المملكة لعام 2015، إذ قُدّرت أسعار النفط الخام ما بين 55 و60 دولاراً للبرميل. فما الذي دفع المملكة إلى زيادة الإنفاق التي تحالف ألف باء الاقتصاد؟

تحتسب المملكة الخطر الداهم الذي تعيشه، فالمنصة الجديدة تحمل معها تفاعلات أزمات متعددة لن تكون السعودية بمنأى عنها. وعلى رغم أنّ الصناديق السيادية في الخليج ومنها الصناديق السعودية والمتحمة بمئات مليارات الدولارات، تساعد دول ملكيات النفط على تحمل العجز في الموازنة، إلا أن زيادة الإنفاق تهدف إلى «رشوة الشعب» ومنع أيّ حركة من شأنها أن تؤثر على الاستقرار الداخلي في ظل تمدّد «داعش» على حدود السعودية، وتظليل مسألة خلافة الملك العجز للحياة اليومية في السعودية. وهنا تقول مجلة «فورين أفيرز» الأميركية في مقال لمايكل روس: «نقد خلت الديمقراطية خطوات مبهرة في العقود الثلاثة الأخيرة على مستوى العالم، ففي عام 1980 كانت 30 في المئة من حكومات العالم ديمقراطية، واليوم يصل الرقم إلى 60 في المئة. ولكن جميع الحكومات الديمقراطية التي ظهرت في هذه الفترة كانت في بلاد فقيرة التلقل من إنتاج النفط أو خالية منه. لا بل إن إمكانية اتجاه البلاد التي تنتج أقل من 100 دولار للفرد سنوياً من النفط (ما تنتجه أوكرانيا وقيتنام تقريباً) إلى الديمقراطية كان ثلاثة أضعاف الاحتمال نفسه في الدول التي تنتج أكثر من ذلك». هنا تربط المجلة بين الأوتوقراطيات والملكيات الحاكمة في الخليج ونعمة النفط الموجود في باطن تلك الدول على النظم الحاكمة فيها، والتي تقاد بعقليات الشركة ليس إلا. وهذا ما يبزر الصمت الدولي عموماً، والأميركي خصوصاً على ما يجري في السعودية تحديدًا، سواء على مستوى الحريات، أو على مستوى نظم الحكم، أو حتى على مستوى الأخطار الخارجية ومنها العملية الأخيرة لـ«داعش» على حدود المملكة. فالعمل صممت ضمن الشركة أفضل وسيلة لقيادتها، خصوصاً إذا كانت تمرّ بأزمة مركبة سياسية واقتصادية.

✽ **كاتب ومترجم سوري**

البناء

لا لإصاق تهمة «شارلي إيبدو» بمسلمي فرنسا . . . ودعوا الأسد يبيد التطرف!

قَارَبَ الغرب حدَّ الاعتراف بشناعة فعلته، بعدما ارتدَّت عليه المؤامرة التي حاكها في مطابخ المحافظين الجدد والصهيونية المسيطرة على مراكز القرار في دوله. منذ أيام، نقل مسؤول عسكري أميركي بارز اعتراف أوباما بأنَّ أميركا وتحالفها يعجزان عن إبادة «داعش». ومنذ أيام اعترفت الصحف الغربية بأنَّ القضاء على «داعش» يستلزم مدَّ اليد إلى سورية. أمَّا اليوم، فما هي الصحف الغربية، لا سيما البريطانية، تحفّز مراكز القرار على اتخاذ القرار الجريء: «ليكن الحل في سورية سياسياً عبر الحوار بين الرئيس السوري بشار الأسد والمعارضة «السلمية»، ودعوه يقضي على الإرهاب. كقّوا عن المطالبة بإسقاط بشار الأسد. ورازي هذا «التحفيّز»، بنصائح بريطانية للفرنسيين، بالأا يلصقوا تهمة مذبحه «شارلي إيبدو» بمسلمي فرنسا، في وقت انتشر مقطع فيديو على وسائل التواصل الإجتماعي، تظهر فيه وزيرة الداخلية البريطانية تريزا ماي قاطلة إن تنظيم «داعش» ليس دولة ولا إسلامياً، مستشهدة بآيات



«إنديبننت»: **يجب التوقف عن محاولات**

إسقاط بشار الأسد للحدّ من ظاهرة التطرف

نشرت صحيفة «إنديبننت» البريطانية تقريراً يرصد الأسباب التي أدت إلى ارتكاب جريمة المجلة الفرنسية «شارلي إيبدو»، مشيرة إلى الحرب التي تدور في كل من سورية والعراق كمحرك أساس لخالبية العمليات الانتحارية في العالم.

يتطرّق التقرير إلى العمليات الانتحارية التي ارتكبت خلال الانسبوع الماضي، مثل تفجير سيارة مفخخة في العاصمة اليمنية صنعاء يوم الأربعاء لتقتل 33 شرطياً، وقبلها بيوم يقتل أكثر من 23 جندياً عراقياً في تفجير انتحاري في إقليم الأنبار، وعمليات إطلاق النار بداية الأسبوع الماضي على جنود سعوديين بين حدود المملكة والعراق، ليقتل 3 منهم، وأخيراً حادث المجلة الفرنسية الذي شهد مقتل 12 صحافياً.

يرى التقرير أنّ الحرب في سورية أدت إلى تفاقم ظاهرة الإرهاب، منتقدة السياسات الغربية في تعاملها مع الأزمة السورية، والتي أنتجت ميليشيات متطرفة مثل تنظيم «داعش» المسلح، وغيره من المنظمات المتشددة الأخرى.

ويقول التقرير إن الأزمة السورية - العراقية مدت أطرافها لتصيب دولاً أخرى، فمع تقارب عدد من الشباب المتطرفين من القارة العجوز إلى سورية، هناك بينهم من يريد إغبات إيمانه بالهجوم على أهداف غربية يعتبرها سورية لمنطقة التطرف.

وأضاف التقرير أن عملية القبض على مفذّي حادث المجلة الفرنسية لن يكبح جماع العمليات الإرهابية، مقترحا على الدول الغربية مثل فرنسا وبريطانيا وأميركا بالتوقف عن محاولات إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، ومحاولة إحلال صلح بينه وبين التيارات المعارضة له ذات الصيغة المعتدلة لتوحيد الجهود في مواجهة الجماعات المتطرفة. ويرى التقرير أن الحل الأمني البحث في التعامل مع قضية التطرف والإرهاب أثبت فشله، ويبدو ذلك جلياً وفقاً للتقرير في توسع «القاعدة»، وانتشارها منذ الحادي عشر من أيلول، على رغم غزو أفغانستان والسجون كابو غريب وغونتانامو، واستخدام «سي أي إي» التعذيب في استجواب المعتقلين.



«غارديان»: **لا تلصقوا جريمة «شارلي إيبدو»**

بمسلمي فرنسا

نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية تقريراً يحذّر من موجة الكراهية التي قد يواجهها مسلمو فرنسا خلال الفترة المقبلة كتبعات لحادث اقتحام مجلة «شارلي إيبدو» الفرنسية ومقتل رساميهها، مطالباً بعدم إصاق الجريمة بالجمتع المسلم داخل فرنسا. ويقول التقرير بعد الهجمات التي تعرّضت لها بعض المساجد في فرنسا إن العاصمة باريس شهدت عدداً من الجرائم خلال السنوات الماضية، فإزعت تلك المدينة شهدت أشنع حالات قتل مناضلين جزائريين القيو من برج إيفل، وآخرون دنجوا بدم بارد في زوايا عاصمة النور.

ويحاول التقرير من خلال رصد تاريخ العنف في تلك المدينة، فتلك الجرائم حدثت في ستينات القرن الماضي، ولم يلمّ الفرنسيون كلهم على جرائم ارتكبتها حكومتهم في فترات استعمار الجزائر وغيرها من البلدان الأخرى.

ويرى التقرير أن رسومات المجلة كانت استفزازية في الأساس قبل أن تحمل أي قيمة فنية، مع ذلك يرفض الجريمة التي حصدت أرواح 10 من

قرآنية تدعو إلى التآخي والتسامح، رافضةً أيّ نوع من أنواع الاضطهاد الذي قد يتعرّض له مسلمو أوروبا بسبب جريمة «شارلي إيبدو».

وبالعودة إلى الصحف الغربية، نشرت صحيفة «إنديبننت» البريطانية تقريراً يرصد الأسباب التي أدت إلى ارتكاب جريمة المجلة الفرنسية «شارلي إيبدو»، مقترحة على الدول الغربية مثل فرنسا وبريطانيا وأميركا بالتوقف عن محاولات إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، ومحاولة إحلال صلح بينه وبين التيارات المعارضة له ذات الصبغة المعتدلة لتوحيد الجهود في مواجهة الجماعات المتطرفة.

أما صحيفة «غارديان» فنشرت تقريراً يحذّر من موجة الكراهية التي قد يواجهها مسلمو فرنسا خلال الفترة المقبلة كتبعات لحادث اقتحام المجلة. منكرة بحقيقة موت مسلمينّ في الحادث، ليذكر الشعب الفرنسي بأن الجريمة لا تمت إلى الإسلام بصلة.

صحافيي المجلة، ذاكراً رايّاً لأحد رسامي المجلة الذين قضاوا نحيبهم، أنه لا يستسبح الإسلام، وهو الراي الذي قدّمه الرسام من دون أي دراسة حقيقية، بل كان رايًا مسبقًا ومتحيزًا.

ويقول التقرير إن رسومات المجلة كانت ممنوعة في عدد من البلدان الأوروبية، وقد وصفتها إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما من قبل بالاستفزازية، والتي قد تثير متطرفين كثيرين في فرنسا أو خارجها، وتغضب عددا من معتقلي الإسلام في الوقت نفسه.

ويذكر التقرير حقيقة موت مسلمينّ في الحادث، وهما الشرطي أحمد مرابط الذي ظهر في الفيديو ممّداً على الرصيف المحاذي لمبنى المجلة، ومصطفى أوراد الذي كان يعمل داخل المجلة، ليذكر الشعب الفرنسي بان الجريمة لا تمت إلى الإسلام بصلة.



«لوموند»: **شريف وسعيد كواشي**

يشتبان إلى «القاعدة»

قالت صحيفة «لوموند» الفرنسية إن شريف وسعيد كواشي، شقيقان نشأ في العاصمة الفرنسية باريس وضواحيها وهما المشتبه بهما الرينيان في الهجوم الذي وقع على مجلة «شارلي إيبدو» الفرنسية الساخرة، وهدفان لحملة ملاحقة واسعة تشنها الشرطة.

وأضافت الصحيفة أنه بينما يبحث أكثر من 88 ألف رجل شرطة عن الشقيقين، هيمنت على شاشات التلفزيون الفرنسي مقاطع فيديو لشريف وهو شاب منغمس في غناء ورقص موسيقي راب.

وذكرت الصحيفة أن شريف (32 سنة)، ولد في الحي العاشر وسط باريس ويلقب بـ«أبي الحسن». وادّين عام 2008 بتهمته تشكيل جماعة يطلق عليها اسم «موتيه شومون» على اسم منتره في الحي التاسع عشر. وجنّدت هذه الجماعة مقاتلين لتنظيم «القاعدة» خلال الفترة من 2004 حتى 2006 وكان الشاب معروفًا على نطاق واسع لدى السلطات الفرنسية، إذ أمضى ثلاث سنوات و18 شهراً بالسجن قبل إطلاق سراحه. واثار اهتمام السلطات مرة أخرى عندما خضع لتحقيقات بسبب صلات تربطه بالإسلامي الفرنسي المدان جميل بقال الذي التقى به في السجن لكن لم توجه أي اتهامات ضدّ شريف. وبعد إطلاق سراحه من السجن، تولى وظيفة في متجر كبير لبيع الاسماك.

وولد شقيقه الاكبر سعيد (34 سنة) في المنطقة نفسها في باريس في السابع من أيلول 1980 . وأفادت تقارير أن سعيد الذي ظهر في صورة فوتوغرافية للشرطة بشعر أسود قصير ولحية مشدبة سافر إلى اليمن وحصل على تدريب عسكري من إرهابيين ينتمون إلى تنظيم «القاعدة»، وفقا لما ذكرته وسائل الاعلام الأميركية نقلا عن مسؤولين أميركيين.

وتردد أن الشقيقين اللذين ينحدران من أصل جزائري، وقفا والدهما في محل الطقوة، وأصبحا متطرفين عندما بدأ التوجه إلى مسجد الدعوة قرب سنسنت مترو «ستالينغرا» في الحي التاسع عشر عام 2003.

وأضافت «لوموند» أنه خلال السنوات القليلة التالية، وصنفها معارفهما بأنهما غيرًا أسلوب حياتهما تماما. وبعد ذلك بوقت قصير ، بدأ محاولة السفر إلى العراق للانضمام إلى «الجهاديين».



«فاينانشال تايمز»: **أنا لست «شارلي»**

نشرت صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية مقالا بعنوان «كونوا سعداء أن هناك من امتلك الشجاعة ليكون شارلي»، كتبه روبرت شرينسلي.

يستهل الكاتب مقاله بعبارة «أنا لست شارلي»، من دون أن يعني هذا استنكاره أسلوب المجلة، بل يقصد العكس تماما، فهو أراد أن يقول إنه لا يمتلك الشجاعة التي امتلكها محرّرو المجلة.

وهو يرى أيضاً أن الأعداد الكبيرة من الناس الذين عيّروا عن تضامنهم مع المحررين الضحايا بان كتبوا في حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي «أنا شارلي» لا يملكون شجاعة المحررين التي كلفتهم حياتهم.

يعتبر الكاتب عن إعجابيه بشجاعة المحررين التي بلغت حد اللامبالاة بان يقول إن هذا النوع من الرجال الشجعان من يغير العالم.

ويقول الكاتب إن حملة التضامن في وسائل التواصل الاجتماعي أمر رائع ويشرح القلب، ولكنه يرى أن النتيجة الوحيدة التي ستؤذي إليها هي أن تمنحنا شعورا بالراحة.



«تلغراف»: **كندا تفتح أبوابها**

لآلاف اللاجئين السوريين والعراقيين

نشرت صحيفة «تلغراف» البريطانية مقالا قالت فيه ان كندا وافقت على استقبال 10 آلاف لاجئ سوري و3 آلاف لاجئ عراقي خلال السنوات الثلاث المقبلة كرهً على نداء الأمم المتحدة للجمتع الدولي للحد من تفاقم الأزمة الإنسانية في كل سورية والعراق.

وتتمثل نسبة اللاجئين الذين استقبلتهم كندا 10 في المئة من عدد الضحايا الذين يتعرضون للعنف في بلدانهم وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، ويحتاجون إلى إعادة توطين في بلدان أخرى بشكل سريع وفوري.

وكانت المفوضية العليا للاجئين بالأمم المتحدة قد أعلنت في آخر تقاريرها ان عدد اللاجئين السوريين فاق عدد اللاجئين الأفغان، وكندا هي التي كانت تمتلك أعلى نسبة من المهجرين واللاجئين في العالم نتيجة لظروف الحرب.

وقال وزير الهجرة الكندي كريس ألكسندر إن السوريين والعراقيين يواجهون اليوم أسوأ موجات من العنف بسبب انتشار مقاتلي تنظيم «داعش» في عدد من المدن داخل البلدين، والذي يقتل كل من يتعارض مع أفكاره المتطرفة.

وكانت كندا قد استقبلت 20 ألف مواطن عراقي منذ عام 2009 وألّف سوري منذ اندلاع الحرب فيها عام 2011، لكن الحكومة الكندية لا تزال تواجه انتقادات من قبل المعارضة لبطء استقبالها المزيد من اللاجئين من منطقة الشرق الاوسط المضطربة.

وجاءت المبادرة الكندية في خضم وضع لبنان لقوانين وإجراءات جديدة للحدّ من تدفق المزيد من اللاجئين السوريين إليها، فقد قرّرت الحكومة اللبنانية مطالبة اللاجئ السوري بتأشيرة دخول، في إجراء أول من نوعه منذ رسم الحدود بين البلدين بعد الحرب العالمية الأولى.



صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

الحكومات الأوروبية تتجاهل

خطر الإرهاب الإسلامي

جاء في صحيفة «إسرائيل اليوم» العبرية: يا للسخرية. بعض الفرنسيين يعتقدون أنّ «داعش» و«القاعدة» وباقي الأشرار هم الذين عملوا ضدّ الصرخة اليهودية في تولوز والمنحف في بلجيكا، لا أحد غيرهم. إنه الإسلام المتطرف في مواجهة الثقافة الغربية والمسيحية والديمقراطية، وكما هو مفهوم اليهودية. صحيح أنّ بنيامين نتنياهو ردّ أمس وقال إنه مصّر على النضال المشترك ضدّ سممي الأفكار الإنسانية. ولكن شيئا لم ينتج عن هذا بسبب أنهم سيجدون أنفسهم دائما شعوبا وحكومات في حالة من التضليل لأنفسهم لأنهم إذا ضخوا باليهود فسيمنعون السلام لشعوبهم. هكذا كان وهكذا هو الأمر اليوم. ففي صحيفة الماساة القطيعية في باريس، سنجد من يقول إنه لو لم يتواجد اليهود في بلادهم لما كان هذا التوتر مع المسلمين المتطرفين. وكل شيء بالطبع بسبب الاحتلال.

وثمة حتى يهود يؤمنون بذلك. واليهود «الإسرائيليون» دخلوا أمس في أحاديث غامضة اعتبرت الموقف الصهيوني الذي يثير اليهود في البلاد يُبيح على اليهود في أوروبا وفي العالم. ولا يفهم هؤلاء أنه في لحظة الأزمة الأوروبيون ضدهم. إن لـ«إسرائيل» مصلحة واضحة في القضاء على الإرهاب الإسلامي المتطرف، ولها مصلحة أيضا في تسهيل حياة الطوائف اليهودية التي اختارت الحياة في المنفى لا في «إسرائيل». ولكن وضع اليهود أفضل من وضع شعوب أخرى تستحقّهم، «فلسطينيون» يمكنهم أن يهاجروا إليه، أو حتى ينسحبون إليه، لكن لا وطن للفلسطينيين والألمان والبلجيكيين والسويديين آخرون يهربون إليه من أترع موت «داعش»، المتنامية في أوروبا.

إن قتل «القاعدة» نجحوا في المعركة مع الإرهاب، وإن جزءً من وسائل الاعلام الغربية يمنع عن عرض الكاريكاتورات التي تصفهم على حقيقتهم، والتي كانت مبررا للهجوم القاتل هذا الأسبوع في فرنسا. فهل نستجج وسائل الاعلام متعددة الألوان في «إسرائيل»، أن تحل محل وسائل الاعلام الأوروبية وتشر ما لم تشره في هذا الخصوص؟

غانتس يخفّف من قلقه إزاء توجّه

الفلستينيين إلى «الجنائية الدولية»

قال رئيس الإركان «الإسرائيلي» إنه يشعر بخيبة أمل أكثر من شعوره بالقلق من تحرك فلسطيني للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، ووصفه بأنه غير ضروري، لأن «إسرائيل» يمكنها أن تحقق بنفسها في الشكاوى.

وأشارت صحيفة «يديעות آحرונوت» العبرية إلى أنّ غانتس أدلى بتعليقاته يوم الخميس بعد اجتماع مع نظيره الأميركي الجنرال مارتن ديميسى رئيس هيئة الإركان المشتركة في واشنطن. وتأتي الزيارة بينما يستعد غانتس لترك منصبه.

وسلّ غانتس إن كان يشعر بقلق من قرار الفلسطينيين الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وما إذا كان ذلك يمكن أن يؤدي إلى قضايا جرائم حرب ضد الجيش «الإسرائيلي» فقال إن قلقه أقل من شعوره بخيبة الأمل.

وقال: «إنها خطوة أحادية الجانب غير ضرورية من الفلسطينيين». مضيفا أن الجيش «الإسرائيلي»، شأنه شأن الجيش الأميركي، جزء من «بلد ديمقراطي يعمل بمقتضى القانون الدولي».

وقال: «إن الجيش الإسرائيلي يبذل جهدا ضخما لمنع سقوط ضحايا من المدنيين، لكن ما زال علينا أن ندافع عن شعبنا».

وأضاف أن «إسرائيل» لديها التقاليد القانونية والقدرة على أن تحقق بنفسها في أي شكاوى.

حزب الله يتمتّع

بهيكيلة عسكرية نوعية

وصف مستشار الأمن القومي «الإسرائيلي السابق»، الجنرال يعقوب عميرور، في مقال نشرته صحيفة «إسرائيل اليوم»، القدرات العسكرية لحزب الله بـ«اللا مثيل لها، إن في حوزته الـ150 ألف من الصواريخ والقذائف الصاروخية». مشيرا إلى أنّ «عذة آلاف من هذه الصواريخ قادرة على الوصول إلى أي مكان في إسرائيل».

وأكد عميرور أن هذه القوة التارية نادرة جداً، خصوصا من حيث حجمها وكثافتها، وربما هي توازي ما لدى جميع الدول الأوروبية معا. ولفت إلى أنّ لدى حزب الله صواريخ برّ بحر طويلة المدى وصواريخ مضادة للطائرات، وطائرات من دون طيار وصواريخ حديثة مضادة للدبابات. واعتبر أنّ حزب الله يملك تنظيما هرميا عسكريا منظما تنظيما جيدا، ولديه نوعية جيدة جداً من السيطرة القيادية.

وبحسب رأي عميرور، اكتسب حزب الله خبرة قتالية كبيرة جداً، معتبرا أنّ انتصار الرئيس السوري بشار الأسد في سورية سيؤذي إلى تعزيز موقف حزب الله ومكانته في لبنان وسورية على حدّ سواء.

سيناتور أميركي يسعى

إلى قطع المساعدات الأميركية

عن السلطة الفلسطينية

قالت وسائل إعلام «إسرائيلية»، إن عضو مجلس الشيوخ الأميركي راند بول، قدّم مشروع قانون طلب من خلاله الحصول على تأييد الكونغرس الأميركي لقطع المساعدات الأميركية عن السلطة الفلسطينية، لإجبارها على سحب طلب انضمامها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونقلت وسائل الإعلام العبرية بيانا صادرا عن مكتب ممثل السيناتور الجمهوري عن ولاية كنتاكي أنّ بول قدّم يوم الأربعاء مشروع قانون الدفاع عن «إسرائيل» لقطع المساعدات الأجنبية عن الفلسطينيين لعام 2015.

وجاء في البيان أنّ الولايات المتحدة ممنوعة من مساعدة السلطة الفلسطينية إذا ما قرّرت مفاضة «إسرائيل» في محكمة الجنايات الدولية، بحسب القانون الحالي، إلا أنّ إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، لم تتزم حتى الآن اتخاذ أي إجراء، ويبدو أنها محجمة عن قطع المساعدات.

وأكد بول أنّه سيفعل كل ما في وسعه لقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، قائلا: «هذا الكونغرس سيتوقف عن معاملة أعداء إسرائيل على أنهم حلفاء للولايات المتحدة».

وذكرت وسائل الإعلام العبرية أنّ الولايات المتحدة تقدّم مساعدات سنوية للفلسطينيين بقيمة 400 مليون دولار. ويأتي القانون الأميركي الجديد بعد أقل من أسبوع من قيام السلطة الفلسطينية بتقديم وثائق الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. وكانت الخارجية الأميركية قد أعلنت في وقت سابق أنها ستقوم بمراجعة المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية بعد قرار الأخيرة طلب الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية.